الجزءان الثاني والثالث
المجلد الثالث والثلاثون

مجلة المجمع العلمي العراقي

رجب ١٤٠٢ هـ
نيسان ١٩٨٢ م

التنبيه

على مافي مطبوعة « شواهد التوضيح والتصحيح » من وهم وتحريف

الدكتور طه محسن
كلية الآداب – جامعة الموصل

يعدّ كتاب (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) من أهم مصنفات ابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ) التي تكشف عن اسلوبه في النقاش ومعالجة المشكلات ، وتبين سعة أفقه وإحاطته بشواهد النحو واللغة .فقد اصطفى فيه مئة وثمانين نصاً مشكلاً من (صحيح البخاري) وراح يوجه إعرابها وينظّر لها بنصوص مستفيضة من آيات الذكر الحكيم وكلام العرب الفصحاء ، حتى بلغ ما استشهد به أكثر من خمس مئة وثلاثين شاهداً .

طبع الكتاب لأول مرة في بلدة إلّه آباد الهندية عام ١٣١٩ هـ عن (نسخة عتيقة وسقيمة جداً) مكتوبة سنة ٧٠١ هـ مقابلة على نسخة اخرى كتبت سنة ١١٠١ هـ و (كانت أيضاً غير سالمة من الغلط ، بل كانت ناقصة بنحو كراسة) . ثم أخرج المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي الكتاب ثانية عن هذه الطبعة المشوهة سنة ١٩٥٧ [1] وخرّج نصوص القرآن الكريم والحديث وجملة من شواهد الشعر وضبطها .

وحينما كنت أُعدّ بحثاً عن (الاستشهاد النحوي في شواهد التوضيح والتصحيح) أحسست وأنا أقرأ الكتاب بأنّ ثمة نصوصاً ناقصة وألفاظاً محرفة وتصحيفات شوهت

(١) ينظر ص ٢١٨ من شواهد التوضيح .

آراء المؤلف وأسلوبه ، وأوقعته في مظنة ارتكاب الخطأ . فرحت أسجل إشارات لكل ما يشك في صحته وضبطه ، حتى تجمع من ذلك ما لا يحسن السكوت عليه .

وتهيأ لي بعد ذلك مقابلة المطبوع بواحد من أصوله ، وهو مخطوطة مكتبة الأوقاف في بغداد المرقم ٦٥٨١ . وهي نسخة صحيحة واضحة كتبت سنة (٨٥٨ هـ) . وخلصتُ من ذلك إلى أنّ مجموعة من العبارات والألفاظ سجلت على خلاف قواعد النحو واللغة والصرف ، وأنّ تصرفاً وقع في الكتاب لا يقصده ابن مالك .

ولذلك عزمت على تسجيل الأخطاء وتصويبها ، معتمداً في الغالب على المخطوط ، ومستفيداً من كتب اللغة والأدب والنحو وبعض مؤلفات ابن مالك وآرائه المبثوثة في كتب اللاحقين ، خدمة لهذا النص النفيس ، وتوضيحاً لمن يهمه تراث ابن مالك وآراؤه في العربية . فكم من حكم غير منصف أو رأي ضعيف نسب إلى عالم بسبب استناد الباحث إلى مطبوع لم تتوفر فيه شروط التحقيق العلمي .

وليس همي هنا بيان كل الفروق بين المطبوع والمخطوط ، ولا نقد طريقة المحقق في إخراج الكتاب ، وإنما سأكتفي بالتأكيد على متنه وتقويم ما فيه من عوج غير ملتفت إلى هوامشه إلا عند الضرورة التي يفرضها البحث .

وفيما يأتي البيان :

أولاً – لم يخلص المتن لكلام ابن مالك ، بل زيدت فيه تعليقات وتنبيهات مكانها الصحيح في حاشية الكتاب تحقيقاً للاسلوب العلمي في اخراج النصوص ، ودفعاً لظن القارئ أنها من كلام المؤلف .

فمن ذلك كلمة (كذا) في ص ٨٣ ـ ٢ وعبارة (في المتن يخص) في ص١٢٣-٤ وجملة (هذا النص بالهامش) في ص ١٣٩ ـ ٥ ولفظه (يستحب) بعد قول ابن مالك (ولا يستصحب) في ص ١٧٦-٢ ولفظ (كذا بالأصل) في ص ١٨٣-٨ .

ثانياً – لم يضع ابن مالك عناوين ولا تسلسلاً لأبحاث الكتاب ، كما دلت عليه

المخطوطة ، وإنما كان يتخير حديثاً أو أكثر من أحاديث البخاري يصدّره بقوله و (منها ...) ثم ينثني عليها توضيحاً لمشكلها وتوجيهاً لاعرابها بادئاً بلفظة (قلت ..) ولكن زيد في المطبوع عنوانات وتسلسل للبحوث ، مثل (البحث الأول) و (البحث الثاني) . . . وهكذا إلى الحادي والسبعين .

وهذه الاضافات كانت مرتبكة أحياناً وغير دقيقة ، مما يغري القارئ غير العارف بجلية الأمر باتهام المؤلف بعدم الضبط . ومن أمثلة ذلك :

في ص ١١٩ (البحث الثالث والأربعون وكذا الرابع والأربعون) .

قلت : في الجمع بين بحثين في محل واحد غرابة لا توجد في مصنفات أهل العلم ، ولا يرتضيها باحث .

في ص ١٨٦ (البحث الرابع والستون) وعنوانه المشتمل على ستة أسطر موضعهما في (ص ١٩٠) . وتكون (ص ١٨٦) موضعاً للبحث (الثالث والستين) الذي سقط مع عنوانه .

في ص ١٩٠ (البحث الخامس والستون) وعنوانه المكون من أربعة أسطر موضعهما في (ص ١٩٥) بعد السطر الثالث ، ويحل محله – أعني في ص ١٩٠ – (البحث الرابع والستون) كما تقدم .

وورد في العناوين أخطاء عدة ، لولا التزيدات لتنزه عنها الكتاب فمن ذلك :

ص ١٩ (مطلب في حمل « متى » على « إذا » وحمل « إذا » على « متى ») والصواب : مطلب في حمل « إنْ » على « لو » وحمل « لو » على « إنْ » .

ص ٥٠ (في استعمال « إن » المخففة المتروكة العمل عاريا ما بعدها من اللام المفارقة) .

الصواب (. . . من اللام الفارقة)وفي السطر (١٣) من الصفحة نفسها تكرر هذا الخطأ ، وتصويبه عن المخطوط .

ص ١١٨ (في اتصال نون الوقاية بالاسم الفاعل) .
الصواب . . . باسم الفاعل .

ص ١٥١ (مطلب في وقوع ــ أن ــ بعد واو الحال)
الصواب كسر همزة « إنْ » . وهذا العنوان محله الصحيح بعد السطر الثالث لا في أول الصفحة.

ويدل على الابتعاد عن الدقة في تدوين العنوانات أنها لم تجر على سَنَن واحد من حيث الطول والمادة . فالعنوان تارة يأتي في ستة أسطر كما في ص ١٦٢ (البحث السادس والخمسون) و ص ١٨٦ (البحث الرابع والستون) . ويتناقص تارة اخرى حتى يصل إلى أربع كلمات ، كالبحث السابع ص ٣٧ (فيمن قال : أربع ، بالرفع) ومثله البحث العاشر ص ٤٧ والبحث الثامن والستون ص ٨٧ .

وتختلف كذلك مادة العناوين على الرغم من أنّ موضوع الكتاب واحد . فتارة تكون نحوية صرفة ، كالبحث التاسع والستين ص ٢٠٩ (في وقوع « هل » موقع همزة الاستفهام . . .) . وتارة تكون حديثاً نبوياً كالبحث الثامن والستين ص ٢٠٨ (في تحقيق « لا إيمنها أن ستصدّ عن البيت ») . وتارة اخرى يجمع بين النحو والحديث ، كالبحث السادس والستين ص ١٩٨ (في جواز إفراد المضاف المثنى ، وفي توجيه قوله صلى الله عليه وسلم « يكفيك الوجه والكفين » وفي توجيه قول أُم عطية « بأبي » . .) .

وأحسب أن المنهج السليم أن يُستغنى عما تقدم . وإذا كان ولا بدّ من تنبيه القارئ على بداية موضوع ما ، فيكفي وضع أرقام متسلسلة للموضوعات ، كما ورد في المخطوط ، إذ كتبت في حواشيه أرقام تسهل ذلك .

ثالثاً ــ وهدتني مقابلة المطبوع على المخطوط إلى عبارات ساقطة من الأول بسبب ما يسمّى انتقال النظر في القراءة أو بسبب رداءة الأصول أو عدم الدقة في النقل.
واسجل هنا ما انفرد المخطوط بذكره مشيراً الى الصفحة والسطر من المطبوع :

ص ١٨ : تمام السطر الأخير هذه العبارة (كقوله :

وإذا تصبك خصاصة فارج الغنى

والى الذي يعطي الرغائب فـــارغب)

٩-٧٩ (وبوقوعه جملة من فعل ماض مقدم عليه « كلما » في « جعل كلما جاء ليخرج » وفي « جعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً ») .

والصواب كما في المخطوط (وبوقوعه جملة من فعل ماض مقدم عليه « كلما » في « فجعل كلما جاء ليخرج » . وبوقوعه جملـــة فعلية مصدرة بـ « إذا » [1] في « فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً ») .

٧-١٠٢ : يضاف بعد الحديث الشريف عبارة (ويروى : أو قريبَ ، بلا تنوين) .

١١-١١٠ (ومنها قول الصحابة رضي الله عنهم : كانوا يصلون . . .) .

في المخطوط : ومنها قول بعض الصحابة رضي الله عنه . . .

٤-١٢٣ : يضاف بعد الحديث عبارة (كذا في بعض النسخ ، وفي بعضها : مَن هو أحوجُ)

٥-١٢٨ : يضاف بعد الآية (أي : ولقد جاءك جاءٍ من نبأ المرسلين) .

١١-١٥٩ : يضاف بعد (أو نحو ذلك) قول ابن مالك (والرفع باضمار حضرتْ أو حانتْ أو نحو ذلك) .

٣-١٧٢ (فلو لم تعامل النون بما عوملت الضمة من الحذف) .

في المخطوط . . . بما عوملت بـه الضمة من الحذف .

٧-١٨٠ (لكنه جاء على لغة من يرفع الفعل بعد « أن » حملاً على أختها) .

في المخطوط . . . حملاً على « مـــا » أختها .

---

(١) في المخطوط : بانما . وهو تحريف لشبهها باذا في الرسم .

١-١٨٤ (وفي قوله : « حيث حوصر أشرف عليهم » ومثله قوله الشاعر .
والصواب كما في المخطوط (وفي قوله « حيث حوصر أشرف عليهم »
حجة للأخفش في جواز استعمال « حيث » ظرف زمان ؛ لأنه [1]
حين حوصر أشرف عليهم . ومثله قول الشاعر) .

٦-١٩٠ : تضاف بعد لفظ (ومنها) عبارة (قول عائشة رضي الله عنها) .

٦-٢٠٧ تضاف قبل السطر الأخير هذه الفقرة : (ومثله :

نطوف ما نطوف ثم ناوي
ذوو الأموال منا والعـــديم)

٦-٢٠٨ : يضاف بعد العنوان عبارة (ومنها قول عبدالله بن عبدالله بن عمر لأبيه
أقم ، فاني لا إيمَنها أن ستصدُّ عن البيت) .

٨-٢١٢ (فيقولون : « نَمِر وإبِل » نَمْر وإبْل)
والساقط هنا الحرف « في » بعد « فيقولون » كما في المخطُوط .

١٤-٢١٥ (في قول ذؤيب والحجاج) .
في المخطوط (في قول أبي ذؤيب والحجاج) .

رابعاً — وحرفت كلمات وعبارات فشوهت النصّ وأضرت به ، وذلك لعدم العناية بتصحيحه . وقد استدركت ذلك بعد أن قابلته على المخطوط . وهي كالآتي :

٦-٨ (فحسّن حذف منادى قبل الأمر والدعاء)
في المخطوط : فحسّن حذف المنادى . . .

٩-٤ (وهو استعمال صحيح غفل عن التنبيه إليه أكثر النحويين) .
في المخطوط (. . . غفل عن التنبيه عليه أكثر النحويين) وهـــو الصحيح ؛ لأنّ العرب تعدي نبّه بـ « على » . وعلى هذا الوجـــه استعمله ابن مالك في ص ١٢ و ٥٢ و ٧٩و٨٢ من شواهد التوضيح

(١) في المخطوط : لأن . تحريف .

١٣ ـ ١٥ (ولو رُوي « مخرجيّ » مخفف الياء)

في المخطوط : ولو روي (مخرجيْ) مخفف الياء .

١٥ ـ ٩ (وكقوله رؤبة)

في المخطوط (وكقول رؤبة) . وتكررت زيادة الهاء بعد (قول) خطأً في ص ١٨٤ـ١ (ومثله قوله الشاعر) .

١٩ ـ ١ (وفي تشبيه متى باذا واهمالها قول عائشة)

في المخطوط (ومن تشبيه « متى » . . .) . وتكرر إثباتُ « فـي » بدلاً عن « من » توهماً في ص ٣٤ـ٤ (لا موضع له في الاعراب) وص ٤٢ ـ ١٦ (وفي المبتدأ الثابت الخبر بعد « إلا » ما جاء في جامع المسانيد) وص ٨١ ـ ٩ (وفي وروده منكراً مؤنثاً قول الفرزدق) وص ٢١٥ ـ ٧ (وفي استعمالها هكذا غير مجرورة قول أبي ذؤيب) وكلها في المخطوط « من » وهو الاستعمال الصحيح .

٢٥ ـ ٣ (كتعذره لاضمار الفاعل ، نحو : وإياي فارهبون) .

في المخطوط (كتعذره لاضمار العامل . . .) .

يعني العامل في « إياي » فانه منصوب باضمار فعل [١] .

٢٨ ـ ٣ (وكقول بعض العرب : عليه رجلاً ليسي)

في المخطوط (. . . عليه رجلاً ليسني) [٢] . وهو الصحيح .

٢٨ ـ ٥ قول الشاعر :

لجاري من كانه عزّة يُخال ابن عم بها أو أجل)

---

(١) ينظر : مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق الضامن ١/٩٠ (بغداد ١٩٧٥).

(٢) قاله بعضهم وقد بلغه أن إنسانا يهدده . وعليه : اسم فعل بمعنى الأمر . ورجلا : مفعول به . والمعنى : ليلزم رجلا غيري . وهذا القول يحتاج كما ترى إلى تفسير ، ولم يوضح في الحاشية .
ينظر : كتاب سيبويه ١/٢٥٠ تحقيق عبدالسلام محمد هارون . التصريح على التوضيح بشرح العليمي ١/١١٠ (ط . دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة) .

في المخطوط : (بجاري من كانَهُ غيرَة . . .)
وبه يستقيم المعنى ويتفق مع الشطر الثاني .

٢٨ ـ ٩ (كم ليث أغرَّ بي ذا أشبل غرثت
فكأنني [١] أعظم الليثين إقداما)

في المخطوط (كم ليث اغتنَّ لي . . .)
وبه يستقيم وزن البيت . ولكني أظن أنّ الصواب (اغترَّ بي)
أي : اجترأ عليّ ؛ ليستقيم المعنى . قال الزمخشري :
(ما غرّك به ، أي كيف اجترأت عليه) [٢] .

٣٠ ـ ٥ قوله تعالى (وإذ يريكهم الله في منامك قليلا) الانفال ٨ـ٤٣ .
الواو في (وإذ) ليست في المخطوط ولا في المصحف .

٣٩ـ٢ (ومن هذا النوع قول القائل : بلى وجاذاً ، حين قيل له : أما في
مكان كذا وجذاً ؟ ولو قصد تكميل المطابقة لرفع وقال : بلى وجاذ)
الصواب : (أما في مكان كذا وَجْذٌ) بالرفع [٣] .

٣٩ـ٥ (ومن الاكتفاء بالمعنى قوله عليه السلام « أربعين يوماً »
حين قيل له : ما لبثه في الأرض . فاضمر بـ « لبث » ونصب به
أربعين) .
في المخطوط (. . . فأضمر « يلبث » ونصب به أربعين) .
وتؤيده عبارة ابن مالك في شرح عمدة الحافظ ص ٥٠٢ .

٤٣ـ٨ (وبمثل هذا تأول القراء قراءة بعضهم . . .) .
في المخطوط (وبمثل هذا تأول الفراء) . . .

---

(١) هي (كان) الناقصة اتصل بها ياء المتكلم .
(٢) أساس البلاغة ، ص ٦٧٤ .
(٣) في المخطوط (أفي مكان كذا وجذ) . وحذف « ما » من العبارة سهو ؛ لأن الجواب وهو (بلى وجاذاً) مصدر بـ « بلى » . والوجذ : النقرة يستنقع فيها الماء جمعه : وجاذ . ولم يفسره المحقق مع حاجة النص الى إيضاح .

٤٦ - ٩ قول الشاعر (متى اصطباري وشكوى من معذبتي . . .)
في المخطوط (مِنّي اصطباري . . .)
وتؤيده رواية البيت في مغني اللبيب ٢-٥٢١ (عندي اصطبار)

٤٧ - ١٢ (وتنوين جوار تنوين عوض كتنوين أعمّ) .
في المخطوط (. . . كتنوين أعَيْمٍ)
ويؤيده قول الأشموني (أُعيم : تصغير أعمى ، . . . غير منصرف للوصف والوزن . ويلحقه التنوين رفعاً وجراً ، نحو : هذا أُعيمٍ ومررت بأُعيمٍ ورأيت أُعيميَ . والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما في نحو : جوارٍ) [1]

٤٧ - ١٥ (وقد استغنى عن تنوين العوض بتكمل لفظه) .
في المخطوط . . . بتكميل

١٥٤ (فان جعل المسجد معطوفاً على سبيل كان من تمام الصلة « الصد »)
في المخطوط . . . كان من تمام صلة الصدد .

٥٥-٤ : قول بعض العرب (ما فيها غيره وفرسُه)
الصواب كما في المخطوط جرّ (فرسِه) عطفاً على الضمير المجرور. وهو موطن الاستشهاد . وينظر شرح عمدة الحافظ ص ٦٦١ ؛

٥٥ - ٥ (وأجاز القراء أن يكون : ولستم له برازقين . . .) .
في المخطوط وهو الصواب (وأجاز القراء أن يكون : ومن لستم لـه برازقين ») الحجر ١٥-٢٠

٥٦ - ٨ (به اعتضدن أو مثله تك ظافراً
فما ذاك معتزاً به من يظـاهـره)
الصواب كما في المخطوط (. . . فما زال معتزاً به من يظاهره) ؛ وبه يستقيم المعنى .

(١) شرح الأشموني على الألفية ٣/٢٧٣ « ط . احياء دار الكتب العربية ، القاهرة) .

٥٧ - ٥ (تقول : أنت أكبر رجل ، وأكثر مالاً . و « أكثر »
بعض ما جُرّ به . وأكثر بمنزلة فعل . . .) .
الصواب كما في المخطوط (تقول : أنت أكبر رجل ، وأكثر مالاً .
فـ « اكبر» بعض ما جرّ به . . .

٥٨ - ٦ (ومن حذف البدل المضاف لدلالة المبدل منه عليه . . .
« خير الخيل الأدهم الأقرح الأرثم المحجل ثلاث » أي المحجل
بحجل ثلاث) .
الصواب كما في المخطوط . . . أي المحجلُ **محجل** ثلاثٍ .

٦٢ - ١ (تضمن هذا الحديث فائدتين : أحدهما)
في المخطوط . . . إحداهما .

٦٣ - ١ (ومثله من كلام العرب : اتقَى الله امرؤ فعل خيراً يثيب عايه) ؛
الصواب كما في المخطوط (. . . **يُثَبْ** عليه) بالجزم . وهو محل
الشاهد . ويؤيده ما في شرح عمدة الحافظ ص ٣٤٦ .

٧١ - ٥ (قانا : في وقوع المضارع في هذا الحديث جوابان . . .) .
في المخطوط (**فلنا** في وقوع . . .) وهو الصواب .

٨١ - ٣ (دنيا في الأصل مؤنث أدنى)
في المخطوط . . . **مؤنثة** أدنى .

٨٣ - ٢ (وشبيه بـ « ولكن خوة الاسلام » في تخفيفه مرتين « كذا ») .
الصواب كما في المخطوط (. . . في **التخفيف** مرتين)
وزيادة « كذا » إشارة من المحقق إلى غموض المعنى .
أقول : المراد من ذلك حذف همزة (أُخوّة) بعد نقل حركتها الى
نون (لكن) ثم تسكين النون . ذكر هذا المؤلف في ص ٨٢ من
شواهد التوضيح .

٨٤ - ٥ (أراد : أو ذو للشيب يلعب)

الصواب كما في المخطوط (أراد أو ذو الشيب يلعب .)
ولعل هذا من أخطاء الطبع التي لم يستدركها المحقق فيما استدرك .
ومثله ما ورد في ص ١٠٧ - ٢ (وأجاز المبرر) والمراد : المبرد .
وص ١٠٩ - ٥ (ومن شواعد الموافقة) وهي : شواهد . وص
١٩٤ - ٦ (أن يجيء على وقف المضاف اليه) الصواب : وفق.
٢١١-٤ (إذا هملتَ عيني . . .) والصواب : هملتْ (بالسكون)

١٤ - ٩٠ (قول حمران «فأفرغ على يديه ثلاث مرار» فان مراراً جمع كثرة، وقد أضيف إليه مع إمكان الجمع بالألف والتاء ، وهو من جموع القلة. فثلاث مرار نظير ثلاث قروء) . في المخطوط (. . . وقد أضيف إليه ثلاث مع إمكان الجمع بالألف والتاء وهو من جموع القلـــة . فثلاث مرار نظير **ثلاثة** قروء) .

٩ - ٩٣ (ثم غلب تذكير الراكب المفهوم على تأنيث المرأة . وعقلهما على بهيمية الحمار) .
في المخطوط (. . . **وغلبهما** على بهيمية الحمار) . وهو الصواب .

١٣ - ١٠٣ (إلا إن قيل : بينه وبين الجدار موصول حذف) .
الصواب كما في المخطوط (إلا أنّ قبل « بينه وبين الجدار » موصولاً حذف)

٨ - ١٠٤ (فأما نصّ سيبويه فقوله في باب كم : واعلم أنّ كم الخبرية لا تعمل إلا . . .)
في المخطوط (. . . واعلم أنّ « كم » **في الخبر** لا تعمل إلا) .
وهو نصّ عبارة سيبويه في الكتاب ٢-١٦١ .

١٧ - ١٠٤ (ومن شواهد هذا النظم قول حسان . . .) .

لفظ « هذا » ليس في المخطوط . وبسقوطه يستقيم الاسلوب .

١٠٧ - ٧ (تضمن الحديث الأول والثاني وقوع التمييز بعد فاعل نعم وبئس)

لفظ (وبئس) ليس في المخطوط . والحديثان المقصودان يخلوان منه . والصواب حذفه .

١١٥ - ١ (ووجود « لا » بعدها لا اعتداد به ، لأنها بعد العطف) في المخطوط . . . في المخطوط . . . لأنها بعد العاطف .

١١٩ - ٦ (كما اتصل مغني والموافي بها [1] في البيتين المذكورين)

الصواب كما في المخطوط (كما اتصل معيي . . .) وذلك في قول الشاعر ص ١١٨ (وليس بمعييني وفي الناس ممتع . . .)

١٢٠ - ١ (فانه لا يجيز : وأكرمني وأكرمت زيداً) .

الواو في (وأكرمني) ليست في المخطوط . واسقاطها هو الصحيح .

١٢٠ - ٦ (ومن تنازع الفعلين وجَعْل العمل للثاني في قوله تعالى . . .)

الحرف « في » ليس في المخطوط ، وتصح العبارة باسقاطه .

ومثل زيادته هنا ما ورد في ص ١٤١ - ١٧ (ليس في خلق الله مثله)

الصواب (ليس خلق الله مثله) .

١٢١ - ٥ قول الشاعر (أضنت سعاد وأضنت زينب عمرا . . .) .

الصواب كما في المخطوط (أَضْنَتْ سعاد . . .)

وهو مراد ابن مالك تنظيراً بحديث شريح (سمعتْ أُذناي وأبصرتْ عيناي النبي صلى الله عليه وسلم . . .) واستدلالاً لجواز مثل (أطعم زيد وسقى محمد جعفراً) .

١٣٥-١ (فاذا حذفت الفاء والمبتدأ معاً ولم يخص ذلك بالشعر ، فحذف الفاء بعدها أولى بالجواز ، وإن لا يخص بالشعر) .

---

(١) يعنى نون الوقاية .

الصواب كما في المخطوط (. . . فحذف الفاء وحدها أولى بالجواز **وأنْ** لا يخص بالشعر) .

١٣٦ - ١ (والنحويون لا يعرفون بمثل هذا الحذف)
في المخطوط : والنحويون لا **يعترفون** . . .

١٣٧ - ٧ (ولا تحذف هذه الفاء غالبا إلا في شعر أو في قول أغنى عنه مقوله. نحو : فأما الذين اسودّت وجوههم أكفرتم ، أي فيقال لهم : أكفرتم) .
الصواب كما في المخطوط (. . . في شعر **أو مع** قول أغني عنه مقوله . . .) . ويؤيده تقدير المؤلف للآية وعبارة المرادي في الجنى الداني ص ٤٨٢ .

١٣٨ - ٢ (فعلم بتحقيق عدم التضييق ، وإن من خصه بالشعر . . .) .
الصواب كما في المخطوط : فعلم **بالتحقيق** عدم التضييق وأنّ مَن..

١٤٦ - ٥ (وفيه نظير للفراء في كون تاء أرأيتكم حرف خطاب) .
الصواب كما في المخطوط : وفيه **نُصرة** للفراء . . .

١٤٧ - ١ قول عنترة (إلا المجنّ ونصلُ أبيض مِفصل)
في المخطوط (. . . أبيض **مقصل**) وهو رواية الديوان ص ٢٥٨ .

١٥٥ - ٨ : قول الزبير (فلولا بنوها حولها لخطبتها)
الصواب كما في المخطوط (. . . **لخبطتها**) وتمام البيت الذي لم يكمله المحقق (كخبطة عصفور ولم أتاعثم) . والبيت في شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٨ ومغني اللبيب ١-٤٨٢ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٢-٨٤١ .

١٥٧ - ١٩ (وي : من أسماء الأفعال بمعنى التعجب) .
في المخطوط (. . . بمعنى **أتعجب**)

ويؤيده قول ابن مالك في شرح العمدة ص ٧٣٨(وَيْ وواهابمعنى أتعجب) .

١٥٩ ـ ٨ (ونظيره قولك لمن رأيته وهو يقرأ القرآن ضاحكاً : تضحك ؟)

في المخطوط (ونظيره قولك لمن رأيته **يضحك** وهو يقرأ القرآن : ضاحكاً وهو محل التمثيل قياساً على إضمار الفعل بعد الاستفهام الانكاري في الحديث الشريف (الصبحَ أربعاً ؟) .

١٥٩ - ١٢ (الصلاة حاضرة أو حانية) .

الصواب كما في المخطوط (الصلاة حاضرة أو **حائنة**) .

١٦٤ - ٦ (ولكنه بني على الفتح لتوكيد النون)

في المخطوط : ولكنه بني على الفتح **لتوكيده** بالنون .

١٦٩ - ٦ (وفي قول الاشعث« لفيّ والله أنزلت» شاهد على توسط القسم بين جزء الجواب) .

الصواب كما في المخطوط . . . بين **جزءي** الجواب .

١٧٠ - ٩ (فحصل بذكر التغطية تخصيص)

الصواب كما في المخطوط : فحصل بذلك للتغطية تخصيص

١٧٢ - ١ (وكقراءة غيره : وبعولَتْهن ، ور سْلُنا . بتسكين التاء واللام)

في المخطوط (. . . ورسُلْنا) وهو موطن الاستشهاد .

١٧٢ - ٦ (وقراءة يحيى بن الحارب الذماري) .

الصواب كما في المخطوط : وقراءة يحيى بن الحارث الذماري [1].

١٧٣ - ١ (ومن حذف النون بمجرد التخفيف . . .)

في المخطوط . . . لمجرد التخفيف .

١٧٦-٦ (و « ترى » في قول أم حارثة « وإن تكن الأخرى ترى ما أصنع »

(١) نسبة الى ذمار ، قرية قريبة من صنعاء . أخذ القراءة عن ابن عامر وغيره . وتوفي سنة ١٤٥ هـ . ينظر : غاية النهاية في طبقات القراء ٣٦٧/٢ (ط . مصر ١٩٣٢) .

مضارع رأيت بمعنى رأى . والكلام عليها كالكلام على قول أبي جهل : متى يراك الناس) . في المخطوط (وترى . . . مضارع رَاءَ بمعنى رأى) . وهو الصواب . وقد تكلم المؤلف على هذا الفعل كما نبه – في ص ١٧ من شواهد التوضيح .

١٨٢ - ١٢ (فان كانت فاء ما وزنه افتعل همزة أُبدلت ياء بعد همزة الوصل مبدوءاً بها ، نحو ايتمر ياتمر وائتمارا) .

في المخطوط (فان كان فاء . . . نحو **ايتمر** ، **وايتمرْ** ، **وايتمار**) وهو الصواب .

١٨٢ - ١٥ (وقد يشبه هذا النوع ، مما فاؤه واو وياء) .

الصواب كما في المخطوط (وقد يُشبّه هذا النوع **بما** فاؤه واو **أو** ياء) .

١٨٣-٧ (فلو كان بدل الضمير ظاهراً جاز الجر والنصب . نحو : ما ازيد والعرب تشبها « كذا بالأصل ») .

الصواب كما في المخطوط (فلو كان بدلَ الضمير **ظاهرٌ** جاز الجر والنصب ، نحو : ما لزيدٍ والعربِ والعربَ يسبّها) .

وفي شرح العمدة لابن مالك ص ٤٠٨ ورد هذا المثال الذي غُمَّ معناه على المحقق فزاد بعده (كذا بالأصل) .

١٨٣-١٣ (وقول « راءينا المشركين » معناه أظهرنا) .

في المخطوط : (وقوله . . .) يقصد عمر رضي الله عنه .

١٨٤-٧ (قلت قولهما « الذي رأيته يُشَق شدقه فكذاب »

شاهد على أن الحكم قد يستحق لجر العلة .

وذلك أن المبتدأ لا يجوز دخول الفاء على خبره إلا إذا كان شبيها بـ (مَنْ) الشرطية أو (ما) اختها ، في العموم واستقبال ما يتم به المعنى . نحو : الذي يأتيني فمكرم . إذا لم يقصد إتياً معيناً . فـ

(الذي) على هذا التقدير بمنزلة (مَن) في العموم واستقبال ما بعدها . فجاز أن يدخل الفاء على خبرها لشبهه بجواز الشرط . فلو كان المقصود بـ (الذي) معينا زالت مشابهة (مَن) فامتنع دخول الفاء على الخبر كما يمتنع دخولها على أخبار المبتدآت المقصود بها التعيين.نحو : زيد مكرم . فلو قلت : فمكرم ، لم يجز .

وكذلك يجوز : الذي يأتيني فمكرم ، إذا قصدت بـ (الذي يأتيني) معيناً ، لكن (الذي يأتيني) عند قصد التعيين شبيه في اللفظ بـ (الذي يأتيني) عند قصد العموم ، فيجوز دخول الفاء على خبره حملا للشبيه على الشبيه.وان لم تكن العلة موجودةفيه .

ويدل على أن العرب تعتبر مثل هذا ، بناؤها رقاش وشبهه من أعلام الاناث المعدولةوشبهها بـ (نزال) وشبهه من أسماء الأفعال . وإجراء الموصول المعين مجرى الموصول العام في إدخال الفاء على خبره ، كاجراء رقاش مجرى (نزال) في البناء [1] .

في المخطوط (قلت : في قولهما « الذي رأيتَه يُشتَمّ شدقه فكذاب » شاهد على أنّ الحكم قد يُستحق بجزء العلة ؛ وذلك أن المبتدأ لا يجوز . . . إذا لم تقصد أتْبأً [2] معينا . فـ « الذي » . . . لشبهه بجواب الشرط .

فلو كان المقصود بـ « الذي » معينا زالت مشابهة « مَن » وامتنع دخول الفاء على الخبر كما يمتنع دخولها على أخبار المبتدآت المقصود بها التعيين ، نحو : زيد مكرم . فلو قلت : فمكرم ، لم يجز . وكذا لايجوز : « الذي يأتيني فمكرم » إذا قصدت بـ « الذي يأتيني » معيناً .

---

(١) سجلت الكلام بتمامه ؛ لأن فيه تحريفات ستتضح من خلال السياق . والجمل تحتاج إلى تنظيم جديد ليستبين المعنى.وسأعيد كتابتها بالحرف الأسود مستغنياً عن عبارات لم يمسسها تغيير.

(٢) في المخطوط : ايتءا . تحريف .

لكنّ « الذي يأتيني » عند قصد التعيين . . .
ويدل على أنّ العرب تعتبر مثل هذا بناؤها « رقاش » وشبهه مـن أعلام الاناث المعدولة لشبهها بـ « نزال » وشبهه من أسماء الأفعال .
فاجراء الموصول المعين مجرى . . .

١٨٩ - ١ (والوقف بحذف الياء أقيس وأكثر في كلام العرب.ولا يجوز في الوقف إلا الحذف) .
الصواب كما في المخطوط (. . . ولا يجوز في الوصل إلا الحذف)

١٩١ - ٧ (سراقة بن جعشم) .
في المخطوط (مالك بن جعشم)
والصواب كما في صحيح البخاري ٥ - ٧٩ : سراقة بن مالك بن جُعشُم .

١٩١ - ٨ (اللغة المشهورة تجريد الفعل من علامة تثنية وجمع عند تقديمـه على ما هو مستند إليه) .
في المخطوط . . . مسند اليه .

١٩٣-١٢ (و « أما » من قول عروة « أما إن جبريل نزل »
أما حرف استفتاح)
« أما » الثالثة ليست في المخطوط . وإثباتها لا فائدة فيه .

٢٠٨-٧ (يجوز كسر حرف المضارعة إن كان الماضي على فَعِل،ولم تكن حرف المضارعة ياء ، نحو : يعلم . وللياء في الكسر ما لغيرها إن كان الفاء واواً) .
الصواب كما في المخطوط (. . . ولم يكن حرف المضارعة ياء ، نحو : تِعلم . وللياء من الكسر ما لغيرها إن كان الفاء واواً) .

٢٠٨ - ١١ (ويجوز أيضا كسر غير الياء من حروف المضارعة إذا كان أول الماضي تاء المطاوعة ، أو ألف وصل . نحو : يتعلم ويستبصر) .

الصواب كما في المخطوط (ـــ . . نحو : تِتعلم وتِستبصر) .

خامساً ـ وعلى الرغم من العناية المبذولة في تخريج الحديث النبوي، ولا سيما الذي نقله ابن مالك من (الجامع الصحيح) إلا أنّ قسماً منه ورد على غير جهته الصحيحة، بحيث خالف ما في صحيح البخاري وغيره من المصادر . أو جاء متفقاً مع روايةٍ للبخاري لكنّ مراد المؤلف غيرها في الاستشهاد .

فمن ذلك :

١٧ - ١٩ (ومنها قول أبي جهل لعنه الله لصفوان : متى يراك الناس قد تخلفت وأنت سيد هذا الوادي . . .) .

في المخطوط (. . . وأنت سيد اهل الوادي) وهي رواية البخاري ٥ - ٩١ . وفيه (يا أبا صفوان ، إنك متى ما يراك الناس قد تخلفت وأنت سيد أهل الوادي) وفي روايةٍ : متى يرك .

٢٤ - ٩ قول المترجم عن هرقل (كيف قتالكم إياه) .

في المخطوط (كيف كان قتالكم إياه) وهو لفظ البخاري ١-٧.

٣٠ - ٨ في الحديث على لسان الخضر (ياموسى أني على علم من علم الله) في البخاري ١-٤١ (ياموسى انّي . . .) بكسر الهمزة .

٤٧-٧ قول أبي برزة (غزوت مع النبي صلى الله عليه وسلم ست غزوات أو سبع غزوات أو ثمانيّ) .

في صحيح البخاري ٢-٧٨ (. . . وثمانيَ) بتخفيف الياء مفتوحة . وهو موطن الاستشهاد .

٨٢-٣ (ومنها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم على رواية الاصيلي : ولكن خُوّةَ الاسلام) .

ورواية الأصيلي للبخاري ١-١١٩ هي (ولكنْ خُوَّةُ الاسلام) برفع (خوة) .

٧-٩٤ (ومن بقاء الجر بالحرف المحذوف قوله عليه الصلاة والسلام «صلاة الرجل في الجماعة تضعَف على صلاته في بيته وفي سوقه خمساً وعشرين ضعفاً » أي بخمس) .

الصواب كما في المخطوط (. . . وفي سوقه خمسٍ وعشرين) ، بجر (خمس) وهو موطن الاستشهاد . وقد أثبت المحقق متوهماً رواية البخاري في ١-١٥٧ ،وهي لا شاهد فيها ولا توخاها ابن مالك

١٥-٩٤ (« فغداً لليهود وبعد غد للنصارى » . قلت : في هذا الحديث وقوع ظرف الزمان خبر مبتدأ هو من أسماء الجثث) .

في المخطوط (فغدا اليهود وبعد غدٍ النصارى) . وهذا اللفظ هو المطابِق لمراد المؤلف في وقوع ظرف الزمان خبراً لاسم جثة . لكنه ليس في صحيح البخاري ، وانما فيه رواية تصلح شاهداً أيضاً ، وهي (اليهود غداً والنصارى بعد غدٍ) [1] . ولعلها هي المقصودة . وأما ما ذكر في المتن فلا شاهد فيه ، واثباته وهم .

٣-١٠١ قول عمر (ما كدت أن اصلي العصر حتى كادت الشمس تغيب) في المخطوط (. . . حتى كادت الشمس تغرب) وهي رواية البخاري ١-١٥٦ .وفيه (والله ما كدت أن أصلي حتى كادت الشمس تغرب)

١١-١١٩ (ومنها قول ابن عمر في إحدى الروايتين : « لما فُتِحَ هذين المصرين أتوا عمرَ » ففيه تنازع فتح وأتوا . . .) .

الصواب (فَتَح) بالبناء للمعلوم وهي رواية البخاري ٢-١٥٨ وشاهد ابن مالك على التنازع .

٦-١٢٥ قول عائشة (. . . فاذا بقي من قراءته نحوٌ من كذا)

في المخطوط (نحواً) وهي روايةٌ في البخاري ٢-٥٨ ، ومحل الاشكال .

---

(١) صحيح البخاري ٢/٢ .

١٦٠ - ١٣ : الحديث (لا يبالي المرء بما أخذ من المال) .
الحرف « من » ليس في المخطوط ولا من لفظ حديث البخاري ٣-٧٣ .

١٧٨ - ١٠ قول ابن عباس (إني كرهت أن أُحرْجكم فتمشون في الطين) .
في المخطوط (أُخرجكم) بالخاء ، وهو لفظ البخاري ٢-٧ .

١٨٦-٨ : (فلا صلّ لكم)
في المخطوط (قوموا فلأصلِّ لكم) . وهو لفظ البخاري ٢-٧ .

١٩٩ - ٤ قول عمر (أكنّ الناس في المطر وإياك أن تخمّر أو تصفّر) وفي ص ٢٠٢ - ٤ : (وإياك أن تحمر وتصفر) .
في المخطوط : (أكن الناس من المطر ، وإياك أنْ تحمّر أو تصفر) . وهو لفظ البخاري ١-١٤١ .

٢١٠-١٠ (. . . فمن لها يوم السبع يوم لا راع لها غيري) .
في المخطوط (. . . يوم لا راعي لها غيري) وهي رواية البخاري ٤-٢١٢ .

سادساً : وقع في المطبوع أخطاء تتصل برسم الحروف وشكلها وضبط النصوص على غير وجهها الصحيح . وأغلب ما ورد يعتمد ضبطه على خبرة المحقق وثقافته مما لا يثبته النساخ أحياناً كالهمزة وعلامات الاعراب .

ومن ذلك

١٩-١٠ لو تعدْ حين فر قومك بي
كنت في الأمن في أعز مكان
الصواب (لو تعذْ . . .) بالذال المعجمة .

٤-٧٦ (قول الأخفش في : وإذا رأيت ثم رأيت نعيماً ، أن أصله)
الصواب (. . . إنّ أصله) بكسر همزة إنّ .

٨٢- ١٠ (من العرب من يبدل الهمزة بعد النقل بمجانس حركتها فيقول : هؤلاء نشؤُ صدق . ورأيت نشأ صدق . ومررت بنشيء صدق) .
الصواب (. . . فيقول في [1] « هؤلاء نشؤُ صدق ، ورأيت نشأ صدق ، ومررت بنشيْ صدق » : هؤلاء نشُو صدق ، ورأيت نشَا صدق ، ومررت بنشي صدق) .

٦-١٣٢ : قول الشاعر (. . . إلى الآنِ ممنواً بواشٍ وعاذل)
الصواب : إلى الآنَ . . .

١٢-١٣٥ (. . . وحذف فعل الشرط بعد « أن لا » وحذف فاء الجواب والمبتدأ معاً) .
الصواب (. . . بعد « إنْ لا ») بكسر الهمزة

٢-١٤٥ (يوشك أن تبلغ منتهى الأجلُ . . .) .
الصواب : الأجلْ .

٦-١٥٥ (وهذا الحذف في « أن » نادر . لكنه غير مستبعد في القياس على حذف « إن » فانهما اختان في المصدرية) .
الصواب : (وهذا الحذف في « أنّ » نادر لكنه غير مستبعد في القياس على حذف « أنْ » . . .) .
ومثل هذا التحريف ورد في ص ٢٠٢-٦ : (لأن حذف ما يجر « أن » و « أنْ » مطرد) . والصواب : (. . . ما يجر « أنّ » و « أنْ » مطرد) .

١-١٦٧ وربٌّ السماوات العلى وبروجِها
والارضُ وما فيها المقدر كائـــن

(١) الحرف « في » زيادة من المخطوط .

الصواب (والارضِ) بالجر .

١٧١ - ٢ (يسئلونها عن الركعتين)
الصواب : يسألونها . . .

١٧٤-١١ (إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفرُ عنكم سيئاتكم)
الصواب (نكفرْ) بالجزم . والآية في النساء ٤-٣١ .

١٩٣-١٤ (ولا اشكال في فتح همزة أمامه . بل في كسرها ، لأن إضافة أمام معرفة) .

الصواب كسر همزة (إمام) . وهو محل الاشكال .

* * *

سابعاً : ومن تمام القول الاشارة إلى أنّ ابن مالك اكتفى في أبيات من الشعر باثبات جزء من البيت هو محل الاستشهاد . ولم ينتبه المحقق إلى ذلك ، ووضع الشعر في درج الكلام دون أن يخرّجه كعادته . ومن ذلك :

٥٤-٦ (لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه شرطاً في صحة العطف لم يجز : ربّ رجل وأخيه . ولا : أيّ فتى هيجاء أنت وجارها [١] . ولا : كم ناقة لك وفصيلها) .

٧٩ - ٥ (ثم نبه شذوذا على الأصل المتروك بوقوعه مفرداً في عسيت صائماً [٢] وما كدت آيبا [٣] وبوقوعه جملة اسمية) .

---

(١) أي فتى هيجاء أنت وجارها إذا ما رجال بالرجال استقلت
من شواهد الكتاب ٢/٥٥ و ١٨٧ .

(٢) أكثرت في العذل ملحاً دائماً لا تكثرن إني عسيت صائماً
لرؤبة في ديوانه ص ١٨٥ .

(٣) فأبت إلى فهم وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر
قاله تأبط شراً . وهو في شرح المفصل ٧/١٣ .

١١-١٨٣ (وروى الأخفش في « حسبك [٤] والضحاك سيف مهند » الجرّ على العطف) .

١٦ - ١٩٣ (فوجب جعله نكرة بالتأويل ، كغيره من المعارف الواقعة أحوالاً ، كأرسلها العراك [٥] . وجاؤوا قضهم بقضيضهم) .

وبعد ، فهذا ما تيسر من ملاحظات على أصل من أُصول لغتنا العربية ، ومصدر نافع من مصادر نحو الحديث الشريف . وهي بجملتها قد تكون من مبررات إعادة تحقيق الكتاب ، وإخراجه بمنزلته الرفيعة ، لا سيما وقد مضى على طبعه ربع قـرن تقريباً ، ظهرت خلاله مصادر في دراسة النحو وشواهده يمكن الركون اليها في تخريج الآراء والنصوص لتحقيق الغاية المطلوبة .

* * *

(٤) في المخطوط : : فحسبك . والبيت بتمامه في مغني اللبيب ٦٢٢/٢ :

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهنـد

(٥) فأرسلها العراك ولم يذدهـا ولم يشفق على نغص الدخال

من شواهد الكتاب ٣٧٢/١ . وقائله لبيد . والرواية في ديوانه ٤ ص ٨٦ : فأوردها العراك . . .